

عمان: الاثنين ١٠ جماد اول سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٧ نيسان سنة ١٩٧٨ م، العدد ٧٧٧٧

قانون مؤقت رقم (۱۷) لسنة ۱۹۷۸

قانون المجلس الوطني الاستشاري

، السوزراء

عزيزنا دولة السيد مضر بدران رئيس الدوزراء

تعلمون ويعلم معكم جميع مواطنينا أن الدولة الأردنية قامت منذ تاسيسها كدولة حديثة على مفهوم الدستوريه مؤسس هذه المملكة على تعزيز هذه المعاني في الدولة الأردنية ، وعلى جعل مسؤوليته الاولى ، الى جانب حماية الوطن والكيان والقضية العربية ، تدعيم قواعد الحكم الدستــوري الشرعى المستمر المستقر . ومنذ أن آلـــت الي تبعات المسؤولية التي أضطلع بها اليوم ، في خدمة وطني الأردن وشعبه العزيز وقضاياه التاريخية ، حرصت على أن أدعـــم هذه المسيرة ، وأحمي مؤسسات الدواـة الشرعية الواعية ، القائمة على معاني الديمقراطية وسيادة القانـــون والتفاعل الديمقراطي المسؤول بين القيادة السياسية والشعب بمختلف فئاته وقطاعاته ومصالحـــه وطموحاته . ولقد كان مـــن آثار ذلك أنه في الوقت الذي تهاوت فيـــه المؤسسات التمثيلية والمعاني الديمقراطية في كثير من أقطار منطقتنا والعـــالم الثالث بأسره ، بقيت دولتنا الأردنية تكافح مدافعة عن مؤسساتها الأساسية التي تمثل الشرعيه ، بمــــا في ذلك قضاؤنا المستقل ، وسيادة القانـــون ومسؤوليـــة الحكومـة ، ومبدأ فصل السلطـــات ، والحياة البرلمانية التمثيلية . ولقدظل المجلس النيابي في الأردن ، حيا ، قائمًا طوالالعقود الماضية التي شهدت حملات ضارية على الشرعيةوالبرلمانيةوالقواعد الدستورية في منطقتنا ، دون أن ندعي لمؤسساتنـــا الكمال ، ودون أن نغفل مقتضيــــات ظروفنا الاجتماعية والسياسية التي تتطلب التطور المتدرج الواقعي . حتى اذا وقعت كارثــة عام ١٩٦٧ ، وكان سقوط الضفة الغربية بين شدقي الاحتلال واجه الأردن أزَّمة دستورية طرحت عليه خيارات صعبــة . ولقد أدت هذه الظروف ، وما تبعها من تطورات على الساحة العربية والفلسطينيــة ، أن نختار في الأردن طريقا اعتبرناه أقل الطرق ضرراً وأقلهـــا تعريضا لالتزاماتنا القومية ، ووحدتنا الوطنية ﴿، ومفاهيمنا الدستورية . فعمدنا بالطرق الدستورية الصحيحة ، الى تجميــــد المشكلةمؤ قتاعنطريق تجميد النشاط البرلماني الانتخابي فترة من الوقت تنجلي خلالها ظروف المنطقة وصورة المستقبل.

ولقد غدا واضحا لنا الآن أن من غير الطبيعي ان تظل الدولـــة ناقصة في احدى دعاتمها الرئيسية بانتظار انجلاء المظروف في منطقتنا . فلا يمكن أن يقع عبء التشريع على السلطة التنفيذية وحدها ، ولا يجوز أن تختفي المؤسسة التي يتم فيها التعبير المشروع عن آراء ومصالح ومشاعر المواطنين حول القضايا العامة ، بحرية ومسؤولية .

لللك ترى ، وحتى تسمح الظروف بعودة الحياه النيابية التمثيلية الكاملة ، انشاء على أوطني استشاري تتشكل عضويته من رجال ذوى كفاءة وتمثيل شعبي صحيح وولاء الوطن والامة والدستــور ، تكون مهمته اسداء الرأي وللمشورة ، ومناقشة السياسة والعامة ، والنظر في جميع التشريعات والقوانين التي تسنهــا الحكومة ، ومناقشة السياسة العامة العامة العامة .

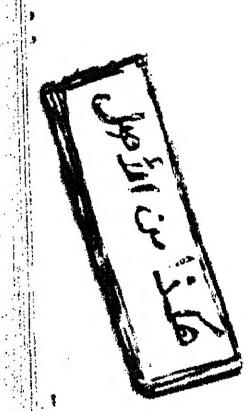
وانني أدعو دولتكم ، والحكومة التي تترأسون ، لوضع قانون مؤقت مناسب يتم بموجبه انشاء هذا المجلس الجديد في أقرب وقت ممكن ليباشر مهمته الكبيرة الوطنية . وأود أن اؤكدمن جديد أن انشاء هذا المجلس ليس بديلا عن أي من مؤسساتنا التي نص عليها الدستور ، كما أنه ليس بديلا للحياة البرلمانية الانتخابية الكاملة التي درجنا عليها ، والتي أعلنا تصميمنا على العودة اليها حين تسمح الظروف الواقعية لبلدنا ولوطننا العربي وللمنطقة دون تضحية بالتزام قومي أو وطني أو مبدئي .

والله يوفق الوطن والشعب ، ويوجهكم الى ما فيه خيرهما وخدمة المبادىء والغايات التي يقوم عليها بلدنا وتتطلع البها أمتنا ، عزيزنا :

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اخو کم **الحسین بن طلال**

> عمان في ٤ جماد أول سنة ١٣٩٨ هجرية . الوافق ١١ نيســـان سنة ١٩٧٨ ميلادية .



نى السين للفعل ملك المملكة للفوالاندالمائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٦

م المادة ... بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي و نأمر باصداره و وضعه موضع التنفيذ المؤقت و اضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (۱۷) لسنة ۱۹۷۸

قانون المجلس الوطني الاستشاري

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون(قانون الحجلس الوطني الاستشاري لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسميـــة .

المادة ٢ ــ يكون للكلمات التالية حيثًا وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير

المجلـــس المجلس الوطني الاستشاري المؤلف بمقتضى هذا القانون .

الرئيــس رئيس المجلس الوطني الاستشاري .

ے ریس بیس بوعی اداستان ہے ۔ د

العضــو عضو المجلس ويشمل الرجل والمرأة .

المادة ٣ – أ – يؤلف في المملكة مجلس يسمى (المجلس الوطني الاستشاري) يتكون مــن ستين عضوا يعينون بارادة ملكية بتنسيب من رئيس الوزراء ويعين الملك رئيسا للمجلس من بين اعضائه .

ب- مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون يتم اختيار اعضاء المجلس من ذوي الكفاءة والولاء
للوطن والامة والدستور .

المادة ٤ ــ أ ــ يشترط فيمن يعين عضوا في المجلس : ــ

۱ – ان یکون اردنیا .

٢ — ان يكون قد اتم ثلاثين سنة شمسية من عمره .

٣ – ان لا يكون محكوما عليه بالافلاس ولم يستعد اعتباره قانونا .

٤ – ان لا يكون محكوما عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف او محجورًا عليه او مجنونا او معتوها م

ان لا یکون موظفا یتقاضی را تبه من الاموال العامة بما فی ذلك البلدیات :

ب- لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وعضوية مجلس الاعيان .

مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم نصره اللسه

ارفع لمولاي عظيم اجلالي وصادق ولائي ويعد .

تلقيت باعتزاز واكبار توجيهات جلالتكم السامية حول وضع قانون مـــؤقت لانشاء مجلس وطني استثاري يتولى اسداء الرأى وابداء المشورة ومناقشة السياسة العامة للدواة في اطـــار من التعاون المثمر مع الحكومــــة وبروح المصلحة العامة .

واسمحو في يامولاي ان اذكر ان هذه التوجيهات السامية لم تكن مفاجئة في وانا الذي تشرفت ردحا من الزمن بتلمس تطلعاتكم الرائدة عن كثب وتيقنت من مدى معاناتكم يوم اضطرت الاردن ظروف قاهرة خارجة عن ارادته لتجميد مؤسسته البرلمانية الانتخابية . ولذا وانا اليوم ارفع لجلالتكم باسم مجلس وزرائكم نصوص هذا القانون الذي امرتم بهليسعد في ان اذكر ان تعزيز مبادىء الشورى التي فجرها جدكم الرسول الاعظم في رسالة السياء ووشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ، كانت على الدوام مطمح الاردن منذ تأسيسه على يدي المغفور له الملك عبد الله بن الحسن الله و مالله بي والدي جمل العرش الاردني الماشمي ضهانة الاستقرار والتو ازن و ملاذ المواطن وحيايته امام اي اختلال بين سلطة الدولة وحقوق المواطن وفي مواجهة التيارات المعادية للديمقراطية الشرعية ثم حملم المشعل يامو لاي دون توان ودون التفات الله فرضتها ظروف مجابهة العدوان وظروف صراعات المنطقة وكان لا يمان جلالتكم بهذه المبادىء وصائب نظركم الفضل في بقاء مؤسساتنا الدمستورية مرفوعة اللواء في خضم أتت أمواجه على مؤسسات شبيهة لم تواجه جزءا مما جابه الاردن من صعاب وحتى في هذه الظروف الاستثنائية الحارجة عن ارادتنا والتي احتجبت خلالها المؤسسة البرلمانية الانتخابية لم يشعر مواطن بغياب الروح الديمقراطية عن الحارجة عن ارادتنا والتي احتجبت خلالها المؤسسة البرلمانية الانتخابية لم يشعر مواطن بغياب الروح الديمقراطية عن منسجمة مع الفطرة الديمقراطية التي رسحة السها آل البيت على ثرى هذا البلد العليب ، فصيغت رغم غياب مؤسستنا البرلمانية قوانين جهدنا ان تكون منسجمة مع هذه الروح وعلى رأسها ضانات استقلال القضاء .

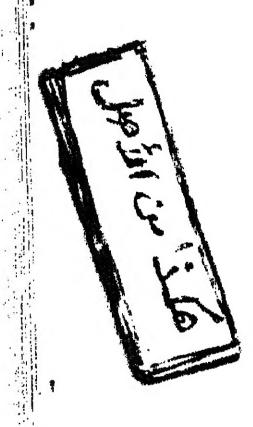
ولهذا كله يا مولاي فلا غرابة ان يأتي التوجيه الملكي السامي بانشاء المجلس الوطني الاستشاري من حامي الروح الدستورية الديمقراطية وان يتم تدعيم مسيرة الاردن بسند حقيقي وان كان ليس بديلا للحياة البرلمانية الانتخابية الا انه سد انقصان شعرت وزملائي الوزراء بمدى وطأته ونحن نزاول السلطتين التنفيذية والتشريعية معا .

واسمحوا لي يا مولاي وانـــا اضع بين يدي جلالتكم نصوص هذا القـــانون الذي وضعته الحكومـــة في ضوء توجيهاتكم ان ارفع اسمى ايات شكر وتقدير الامة لهذا القرار التاريخي الذي يهديه الحسين لابناء شعبـــــه في مطلع اول عام ندخل فيه حقبة اليوبيل الذهبي من حكم جلالتكم الميمون المديد .

حفظ الله جلالتكم قائدا فذا وحاميا للمباديء والقيم . . وامد في عمركم مرشدا للخير وسنداً له انه سميع مجيب.

خادمكم الأمين مضر بدران

عمان في ۹ جادى الاولى ۱۳۹۸ م للوافق ۱۹ نيســـــان ۱۹۷۸ م



المادة هـ ـ أ ـ تكون مدة المحلس سنتين يعاد تشكيله في نهايتها وفقاً لاحكام هذا القانون، وللملك ان يحل المجلس في اي وقت وأن يعفي اعضاءه او اي منهم من عضوية المحلس او يقبل استقالته منه .

ب ــ يعتبر المحلس منحلا حكما عند انتخاب المحلس النيابي وانعقاده و

المادة ٦ – يقسم اعضاء المجلس اليمين التالية قبل مباشرتهم العمل في المجلس:

(اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للوطن والملك وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقـــوم : بواجبي بامانة وتجرد) ه

المادة ٧ ــ تناط بالمحلس الصلاحيات التالية :

أ ــ دراسة ومناقشة جميع مشاريع القوانين وابداء الرأي والمشورة حولها لمجلس الوزراء قبل اقرارها وتحال تلك المشاريع الى المجلس من قبل رئيس الوزراء .

ب ـــ ابداء الرأي والمشورة لمجلسالوزراء بوضع مشروع اي قانون ، او التوصية بالغاء او تعديل اي من القوانين المعمول بها :

ج — ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الشؤون المتعلقة بالسياسة العامة للدولة بطلب من رئيس الوزراء او بقرار من المحلس .

د ــ ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الامور المتعلقه بالخدمات والمرافق العامة وتحقيقاً لهله الغاية يحقالكل عضو في المجلس الاستيضاح من الوزراء المختصين حول اي أمر من تلك الأمور .

المادة ٨ ــ لكل عضو ملء الحرية في التكلم وابداء الرأي وحدود الموضوع المطروح على النقاش في المحلس وضمن احكام انظمته ولا تجوز مؤاخذته بسبب أي رأي ابداه اثناء جلسات المحلس :

المادة 9 – أ – يعقد المحلس جاساته بدعوة من رئيسه او من نائبه في حالة غيابه في المكان والموعد اللذين يحددهما على ان يبلغ ذلك لرئيس الوزراء والوزراء ولهم حــق حضور جاســات المحلس والاشتراك في مناقشاته .

ب ــ تكون جلسات المجلس علنية ، على انه بجوز عقـــد جلسات سرية للمجلس بطلب من الحكومــة او بقرار من المجلس .

ج — ارئيس الوزراء ان يطلب من اارئيس عقد جاسة خاصة للمجلس على ان تعقد خلال مدة لا تزيد على اسبوع من تاريخ الطلب م

المادة ١٠ أ ــ تعتبر جلسة المجلس قانونية اذا حضرها ثلثا اعضائه على الاقـــل عند افتتاحها على ان تعتبر الجلسة قانونية اذا استمرت بعد ذلك بحضور الاغلبية المطلقة للاعضاء م

ب – يصدر المجلس توصياته باجماعاو بأكثرية الحاضرين من اعضائه مبينا فيها رايه في الامور التي عرضت عليه واذا تساوت الاصوات في اية حالة من الحالات فيجب على الرئيس ان يعطي صوت الترجيح .

للادة ١١ ــ يؤلف المجلس اللجان التالية من اعضائه عن طريق الانتخاب على ان لا ينتخب العضو في اكبر من لجنتين منها : ــ

أ ـــ اللجنة القانونية :

ب ــ اللجنة المالية والادارية .

ج ـ لجنة شؤون الخارجية .

د ـــ اللجنة الاجتماعية والتربوية .

هــ ایة لجنة اخری یری ضرورة تألیفها .

اللدة ١٢ ــ يتألف مكتب المجلس من الرئيس ومن نائبين اثنين له يتم انتخابهما من بين الاعضــــاء في اول اجتماع يعقده المجلس ولا يجوز الجمع بين منصب الوزير وعضوية مكتب المجلس .

الله قال – أ – رئيس المجلس هو الذي يمثله امام جميع الهيئات والجهات الاخرى ويتحدث باسمه مراعيا في ذلك احكام هذا القانون وانظمة المجلس وبالاضافة الى الصلاحيات الاخرى المحولة اليه في هذا القانون والانظمة الصادره بمقتضاه يمارس الرئيس الصلاحيات التالية :

٠ – افتتاح جلسات المجلس والاعلان عن انتهائها او رفعها .

٢ – تعيين مواضيع البحث في جلسات المجلس وتحديد نطاقه وادارة المناقشات وتنظيمها واعطاء
الاذن بالكلام فيها .

٣ – الاعلان عن توصيات المجلس .

عراقبة اعمال امانة سر المجلس والاشراف على الاعمال الادارية فيه واصدار التعليبات اللازمة لتنظيمها •

المحافظة على الامن والنظام في المجلس واتخاذ الاجراءات الضرورية لذلك تــ

ب _ يمارس الرئيس صلاحيات الوزير المختص كما يعتبر مفوضا بالصرف فيما يتعلم بالشؤون المالية
واللوازم والانتقال والسفر الحاصة بالمجلس ، وتطبق في المجلس الانظمة الحكومية المتعلقمة بتلك
الشؤون على ان تؤخذ موافقة رئيس الوزراء فيها لم أيرد عليه نص في تبلك الانظمة .

ج - تصرف لاعضاء المجلس المخصصات التي يقررها مجلس الوزراء ويجوز الجمع بين هذه المخصصات وراتب التقاعد ولا يجوز الجمع بينها وبين مخصصات الوزير .

المادة 12 – أ للرئيس الاشتراك في مناقشات المجس على ان يتخلى عن رئاسة الجلسة اثناء الاشتراك في تلك المناقشات ب ب سيتولى النائب الاول للرئيس رئاسة المجلس في حالة غيابه او اثناء اشتراكه في مناقشات المجلس ويتولى النائب الثاني رئاسة المجلس في حالة غياب الرئيس ونائبه الاول او اثناء اشتراكهافي مناقشات المجلس وفي حالة غياب الرئيس ونائبيه او اشتراكهم في مناقشات المجلس يتولى رئاسته اكبر الاعضاء فيهستاً.

ج - تقوم امانة سر المجلس بمراقبة تحرير محاضر جلسات المجلس ، ورصد و متابعة عمليات النصويت أو
الاقتراع التي تجري فيه .

المادة 10 – أ – محدد النظام الداخلي للمجلس عدد اعضاء اللجان فيه واجراءات انتخابهم وكيفية قيام تلك اللجان بأعمالها ، كما يحدد الاسس الخاصة بتنظيم جلسات المجلس وكيفية الدعوة اليهـــا وادارتها ، وذير ذلك من الاحكام والقواعد التنظيمية والادارية التي تكفل حسن سير العمل في المجلس .